الا امر ائلا انه مصيبها ما اصابهم وبهذا التوجيه يكون الاستثنا
في النصب والرفع من فاسرا كالا وهو اولى من ان يستثنى المنصوب
من الاول والمرفوع من احد هذا ملخص ما قاله ولله واعلم
ان ادوات الاستثنا ثمانية اسمان وهما غير وسوى وحرفان وهما
الا وحاشا عند سيبويه وفعلان وهما ليس ولا يكون واثنان
متردد ان بين الحرفية والفعلية وهما خلا عند الجميع وعدا عند
غير سيبويه واحلف الناصب للمستثنى فقيل ما قبلها من فعل او غيره
مستغلا قاله ابن خروف وقيل ما قبلها بواسطة الا وهو راي
السيرافي والجمهور وقيل باستثنى مضمرا وهو راي الزجاج وقيل بنفس
الا وهو الذي رجحه في غير هذا الكتاب واختاره ولده قال لانها حرف
تختص بالاسماء غير متزلة منها منزلة الجزء فيجب ان يكون عامله ما لم يتوسط
بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى واجاب عن دخولها على الفعل في قولهم
ما شد تلا لافعلت وما اتانيتنا الا فلت خيرا وما تكلم زيد الا ضحكا بان
ذلك مؤول بالاسم تقدير الا فعلك والا قايلا وضاحكا وعن قولهم لو
دانت عامله لاتصلت بالضمير ولعملت الجر بان الاتصال ملزم في المفرغ
الحقيقي نحو ما قام الا زيد والمقدر ما قام احد الا زيد لان احد في حكم
المطرح لانه مبدا منه فالتزم الفصل في المفرغ وفي غيره لجرى الباب
على ستن واحد واما الجر فانه يكون للحروف التي تضيف معاني الافعال
الى الاسما وتنسبها اليها والا ليست كذلك بل هي مخرجة ما بعدها من حكم
ما قبلها اذا تقرر ذلك فالمستثنى غير المفرغ له ثلثة احوال
واجب النصب وجايز مرجوح وجايز راجح فاشار الى الواجب بقوله
ما استثنت الا فما موصولة مبتدا وخبرها ينتصب او شرطية وجوابها
ينتصب في موضع رفع على الاول وجزم على الثاني فينصب المستثنى

وجوبا بعد ايجاب تام سوا كان متصلا ام منقطعا مقدما ام موخرا نحو
قام القوم الا زيدا ومررت بالقوم الا حمارا وقام الا زيدا القوم
والمراد بالتام الذي يتم الكلام بما تقدم ويقابله المفرغ والمراد
بالموجب ما عدا المسبوق بنفي او شبهه والمرجوح النصب هو المتصل
بعد نفي او شبهه سوا كان النفي لفظا نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم
او معنى نحو قوله وبالصر منهم منزاخلق عاف تغير الا النؤي والوتد
وقوله لدم ضايع تغير عنه اقربون الا الصبا والدبور
فمعنى تغير لم يبق على حاله ومعنى تغير لم يحضر والمراد بشبه النفي
النهي نحو لا يقم احد الا عمرو والاستفهام المؤول بنحو من يغفر الذنوب
الا الله والاكثر ما يكون بهل ومن فجميع ذلك يترجح فيه الاتباع على البدل
عند البصريين والعطف عند الكوفيين ونصبه على الاستثنا مرجوح والى
ذلك اشار بقوله وبعد نفي او شبهه انتخب لي اختير اتباع ما اتصل واشار
الى راجح النصب على الرفع الاتباع او النصب ما انقطع اي ان المنقطع
اذا كان في النفي او شبهه يجب نصبه عند الجمهور نحو قام القوم
الا حمارا ولا يجوز فيه الاتباع خلافا لبني تميم فانهم يجيزون اتباع المنقطع
غير الموجب بشرط صحة الاستغنا عنه بالمستثنى فيقولون ما فيها انسان
الا وتد ويقرون ما لهم به من علم الا اتباع الظن ومنه

ولا بلد ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وقول الفرزدق

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع لنا خاطب الا السنان وعامله

وقول الاخر عشية لا يغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم

فلو قصد هذا الشرط تعين نصبه عند الجميع نحو ما تقدم من قولهم
ما زاد هذا المال الا ما نقص اذ لا يقال زاد النقص ومثله ما نفع زيد
الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر بخلاف نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن

بقوله p